

١٣ تريليون الائتمان وقوة السيولة تدعم «العقار»

إعداد: عبد الفتاح منتصر - غرافيك: أحمد عباس

ارتفاع إجمالي الائتمان المصرف المحلي المنحى لكافحة الأنشطة الاقتصادية في الدولة إلى ١.٣ تريليون درهم بنهائية فبراير الماضي. وتتنافس البنوك العاملة بالدولة على تقديم التسهيلات والتمويلات للاستفادة من هذه الطفرة، فيرسم هذا الارتفاع المطرد في السيولة المصرفية المتقدمة لقطاع التشييد والعقارات صورة متفائلة لمستقبل السوق العقاري المحلي.



حصة التشييد والعقارات من إجمالي الائتمان المصرفي الممنوح لكافة الأنشطة.



نحوً بالائتمان المصرفي للقطاع خلال السنوات الخمس الأخيرة.



حداً أقصى لنسبة القرض إلى القيمة لعقار بالنسبة للمواطنين لعقار واحد فقط للملك.



الحد الأقصى لنسبة القرض لقيمة عقار للوافدين.



مليار درهم تدفقات ائتمانية مصرية للعقارات والتشييد في نصف عقد.